

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

التداعيات الاستراتيجية لجائحة "كورونا"

إدريس لكريني

مدير مجموعة الدراسات الدولية وتحليل الأزمات

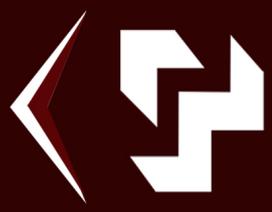
جامعة القاضي عياض، مراكش

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



تقديم:

عندما اندلعت جائحة كوفيد 19 لأول مرة في الصين، لا أحد كان يتوقع تمددها بشكل متسارع في مناطق مختلفة من العالم، أو حجم انعكاساتها الخطيرة التي خلفت عددا من المصابين والضحايا، علاوة على تداعيات اقتصادية ومالية واجتماعية ونفسية.. إلخ. وضع الوباء صانعي القرار أمام وضع صعب، تطلب اعتماد قرارات استثنائية وغير معهودة، وبخاصة أن انعكاساتها، لم تتوقف عند حدود الأوضاع الداخلية للدول، بل مسّت أركان النظام الدولي القائم بكل مظاهره الاقتصادية والسياسية والأمنية..

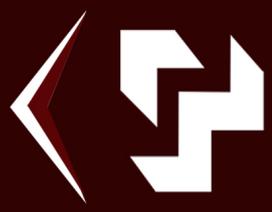
وتشير الكثير من التقارير والدراسات، إلى أنه وبالإضافة إلى الانعكاسات الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، الراهنة للوباء، فإن المستقبل سيشهد تداعيات استراتيجية في هذا الخصوص، ستكون لها تبعات على مسار العلاقات الدولية، وعلى النظام الدولي القائم.

أولا- العالم ودروس الوباء

أعاد انتشار فيروس "كورونا" على امتداد مناطق مختلفة من العالم، موضوع السلم والأمن الدوليين وما شهده من تطورات وتوسّع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى واجهة النقاشات الدولية على المستويات السياسية والأكاديمية.. في عالم لم تعد فيه الحدود السياسية حائلا دون تمدد المخاطر العابرة للدول، كما هو الأمر بالنسبة للإرهاب وتلوث البيئة والجرائم الرقمية والأوبئة والأمراض المعدية الخطيرة..

وخلف انتشار المرض حالات واسعة من الرعب والهلع في العالم، وعبرت الكثير من الدول عن صعوبات جمّة تواجهها على مستوى مواكبة تداعيات ومخاطر هذا الانتشار، رغم إمكانياتها الاقتصادية والتقنية الهائلة.. وتباينت سبل التعاطي مع الوباء، بين دول فرضت حجرا على مدن ومناطق بكاملها لأجل احتواء هذا الأخير ومنعه من الانتشار، وأخرى لجأت إلى إقرار حالة الطوارئ بداعي الحفاظ على الأمن الصحي للمواطنين.. كما قامت عدة دول بمنع حركة الطيران المدني، بل إن الولايات المتحدة قامت بإغلاق حدودها حتى أمام الأوروبيين، الذين اضطروا بدورهم إلى إغلاق الحدود فيما بينهم..

ورغم كل هذا، يمكن القول إن الوباء وعلى قساوته وخطورته، شكّل محكّا لمراجعة الذات والوقوف على الاختلالات، ومحاولة تجاوزها بسبل علمية وعقلانية في المستقبل. فقد مكّن هذا الانتشار من إيقاظ الشّعور بالمواطنة، كما حفّز على التضامن في عدد من البلدان، وأبرز أيضا أهمية توفير بنيات



لجائحة "كورونا"

طبية في مستوى المخاطر والتحديات، وحيوية الاستثمار في مجال البحث العلمي باعتباره البوابة الحقيقية نحو التقدم، وتحقيق الأمن بمفهومه الإنساني الشامل..

ومن المنظور البيئي، تنبه الإنسان إلى ضرورة التوقف عن وأد البيئة واستنزافها، ما دام لا يمكن العودة إلى الحياة الطبيعية المعتادة أن ن أن تتحقق "دون احترام الطبيعة والحيوانات البرية التي يعتقد بأنها كانت ناقلا للفيروس إلى البشر"¹.

رغم الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية الضخمة التي سخّرتها الكثير من دول العالم ضمن خططها وتدابيرها الرامية للحدّ من تداعيات الفيروس، ومنع تمدّده وانتشاره، فقد برزت أهمية ترسيخ ثقافة إدارة الأزمات داخل المجتمع. ذلك أن جزءا كبيرا من الخسائر التي تترتب عن الكوارث والأوبئة الفجائية، لا تتسبّب فيها هذه الأخيرة بشكل مباشر، بل ترتبط في جزء مهم منها بحالة الارتباك والذهول التي تخلفها في أوساط الناس، ما يدفع إلى نهج سلوكيات وخيارات متسرّعة ومرجلة وغير محسوبة، قد تضاعف من حجم الخسائر..

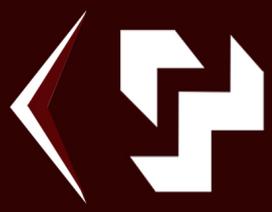
إن ترسيخ ثقافة تدبير الكوارث والأزمات، بين الأفراد وداخل المؤسسات الحكومية والخاصة، هو مدخل ضروري وأساسي للتخفيف من حدّة الأخطار الناجمة عنهما، ولتوفير الأجواء النفسية الكفيلة بمواجهتها بقدر من الاتزان والجاهزية. الأمر الذي يسائل الدول وعددا من المؤسسات والقطاعات، كالأُسرة، والمدرسة، والإعلام وفعاليات المجتمع المدني والخواص..

يمكن القول أيضا، إن الوباء وما ترتّب عنه من تداعيات وارتباكات وتدابير غير مسبوقه على المستوى العالمي، يفرض إعادة النظر في عدد من السياسات، ومراجعة الكثير من الأولويات العالمية، بما يسهم في تحويل الكارثة إلى فرصة حقيقية لاستخلاص العبر والدروس الكفيلة بتحسين الأجيال القادمة من مختلف المخاطر والأضرار..

فعلى المستوى الدولي، تظل الحاجة ملحة إلى التعاطي مع مفهوم السلم والأمن الدوليين بصورة شمولية وأكثر انفتاحا، فقد أكّد الوباء أن الأمراض والأوبئة الخطرة تعدّ من ضمن أهمّ التهديدات التي تحيط بهذا المفهوم، بل إنها تتجاوز في جزء كبير من تداعياتها مخاطر الحروب، وعدد من التهديدات الأخرى، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات التسلّح التي تنصب على المجال العسكري، وترصد لها إمكانيات اقتصادية ومالية ضخمة تفوق عددا من القطاعات المدنية، وتحويل

¹ - "من دروس كورونا.. عدم احترام الطبيعة فيه هلاك للبشر"، الموقع الإلكتروني لـ "DW"، بتاريخ 07 يونيو 2020، على الرابط:

[.https://www.dw.com/ar/.شوهدهد في:15 يونيو 2020](https://www.dw.com/ar/.شوهدهد في:15 يونيو 2020)



لجائحة "كورونا"

جزء منها نحو الاستثمار في المجالات الطبية والعلمية لمحاربة عدو حقيقي وداهم، يهاجم الإنسانية جمعاء، ودون تمييز، ويتعلق الأمر بمختلف الأمراض والأوبئة التي تبين أنها ما زالت تشكل تهديدا للإنسان ولحضارته..

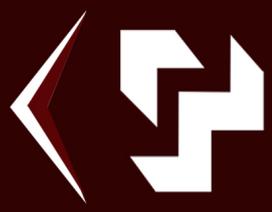
إن ما يدفع نحو هذا الطرح، هو أنه وبالرغم الإمكانيات الضخمة التي رصدتها الدول في مجالات التسلح بكل أشكاله، فإن ذلك لم يحل دون تمدد الوباء وتوغله داخل الدول الغربية المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فلا الصواريخ العابرة للقارات، ولا الطائرات الموجهة عن بعد ولا حاملات الطائرات ولا القنابل النووية.. سمحت بردع هذا الفيروس أو أوقفت زحفه.. وفي هذا السياق، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكبد الجائحة كثيراً من الدول سنوات، وربما عقود، من التقدم التنموي الذي حققته².

ويوما بعد يوم يتأكد أن مصير الإنسانية واحد، وأن التهديدات البيئية وما يحيط بها من تلوث واحتباس حراري وندرة المياه والغذاء.. وتلك التي تطرحها الأوبئة والأمراض الخطرة العابرة للحدود، تمثل أحد التحديات الكبرى التي تقتضي التضامن، واستحضار المشترك، وتعزيز الحوار، وتجاوز كل الخلافات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتجنيد القدرات، وتعبئة الإمكانيات على طريق مواجهة هذه المخاطر، بقدر كبير من المسؤولية والتعاون الجديين..

إن تصاعد حدة هذه المخاطر التي تشكل تهديدا حقيقيا لحياة الإنسان على كوكب الأرض، ينبغي أن يدفع نحو مزيد من التنسيق والتعاون الدوليين، وتكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين بكل عناصره، وفي إطار من تحمل المسؤولية التي تتطلبها المرحلة المفصلية الراهنة، بعيدا عن كل الحسابات المصلحية الضيقة.

وعلى المستويات الوطنية، أصبح من اللازم والضروري، إعادة النظر في السياسات العمومية عبر ترتيب الأولويات من جديد في هذا الصدد، وبخاصة على مستوى تشجيع البحث العلمي في كل المجالات ورفع قيمة الدعم المالي المخصص له من قبل الدولة والخواص، وكذا تطوير قطاع التعليم بكل مستوياته، من حيث تعزيز البنيات الأساسية، وتعزيز كفاءة العنصر البشري، وتطوير المناهج والمخرجات انسجاما مع المتغيرات التي تشهدها المجتمعات والواقع الدولي، فهاتان المنظومتان هما الكفيلتان بترسيخ الوعي والعقلانية داخل المجتمع، وهما البوابتان الحقيقيتان لكسب رهانات التطور

² - الأمم المتحدة: «كورونا» سيعيد بلدانا كثيرة سنوات إلى الوراء، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 9 مايو 2020



لجائحة "كورونا"

والتنمية، كما يشكلان معا أساسا لعقلنة وتجويد القرارات المتخذة، وتوجيهها نحو خدمة المجتمع وقضاياها، وتجاوز الهدر، ونبذ الأفكار المبتدلة..

وذهبت بعض الآراء إلى حد اعتبار أن "الأزمة الحالية تتطلب.. اتخاذ الإجراءات والتدابير نفسها التي يتم اللجوء إليها في أوقات الطوارئ. فقد تُجبر المعركة التي يخوضها العالم ضد فيروس كورونا الآن، دولا عظمى على العودة لتبني التدابير التي تطبقها عادة في أزمنة الحروب، بدءا من تعزيز الإنتاج الصناعي، مروراً بالإسراع بإعادة توزيع الموارد، وزيادة إشراف الحكومات ووضع خطط التحفيز، وصولاً إلى إمكانية التقنين المحتمل لتوزيع السلع الأساسية"³.

وكشف الوباء عدم جاهزية كثير من الدول، بما فيها المتقدمة منها، لمواجهة هذه الآفة، وبخاصة على مستوى توافر البنيات التحتية المتعلقة بالقطاع الصحي، أو المكوّن البشري الكافي، وكذا التجهيزات الضرورية واللازمة في هذا الخصوص، وهو ما يحيل إلى الإقرار بأن الجائحة، أفرزت قناعة دولية أكيدة، بأهمية تخصيص جزء هام من ميزانية الدول لهذا القطاع الحيوي..

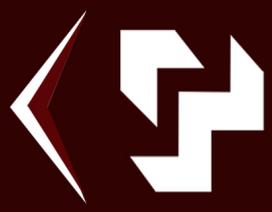
وأصبح من الضروري أيضا إيلاء الاهتمام الكافي لتقنية إدارة الأزمات والكوارث كأسلوب مستدام ضمن أجندة الدول، بل وأضحى لازما لإحداث مراكز علمية دائمة لرصد وتتبع ومواكبة الأزمات والكوارث على المستويات الوطنية، علاوة على إحداث مكاتب تهتم بهذا الموضوع ضمن الأقسام الإدارية للمؤسسات الحكومية والخاصة، على شاكلة الأقسام المعنية بالشؤون المالية والتقنية والإدارية والبشرية..

كما ينبغي إدراج مواد وتخصصات، تعنى بإدارة الكوارث والأزمات ضمن جميع الأقسام التعليمية، وضمن كل المستويات داخل عدد من التخصصات، كسبيل لترسيخ ثقافة تدبير الأزمات في أوساط النشء، وتوفير مناخ اجتماعي سليم قادر على مواجهة الأزمات والكوارث بقدر من الجاهزية، وعدم الاستخفاف، إضافة إلى تدريب وتطوير قدرات عدد من الأطر الإدارية في هذا الخصوص..

علما أنه لا تخفى أهمية استحضار بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا السياق، مثلما هو الأمر بالنسبة لليابان، التي تبني استراتيجية تقوم على تدبير القرب، بجعل المعنيين بالأزمة والكارثة هم الأكثر تمكّنا وكفاءة في مواجهتهما..

ثانيا- تدبير أزمة "كورونا" وحقوق الإنسان

³- فيروس كورونا: كيف نستفيد من دروس الحرب العالمية الثانية في مواجهة كوفيد-19؟ الموقع الإلكتروني لـ BBC بتاريخ 06 مايو 2020، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52549116> (شاهد في: 20 يونيو 2020).

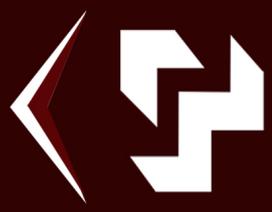


لجائحة "كورونا"

ترتبط الأزمات والكوارث بأوضاع ضاغطة، تثير قدرا كبيرا من الهلع والخوف، غالبا ما يرافقها اتخاذ تدابير وسياسات استثنائية وغير مألوفة، في إطار التقليل من تداعياتها الخطرة على الأرواح والممتلكات، والسعي لمحاصرتها، ومنع خروجها عن نطاق التحكم والسيطرة. رغم الظروف الطارئة والفجائية التي تفرزها الأزمات بكل أشكالها، فإن تديورها ينبغي أن يوازن بين ضرورات ضبط الوضع ومنع تصاعده، والحد من تداعياته السلبية، من جهة، ومتطلبات حماية حقوق الإنسان، وعدم التنكر للاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، من جهة أخرى. شكلت جائحة فيروس "كورونا" المستجد محكا حقيقيا لقياس مدى انضباط عدد من الدول للشعارات التي ما فتئت تطلقها حول احترام حقوق الإنسان، والتزامها بمقتضيات دساتيرها ومضامين الاتفاقيات المبرمة في هذا الخصوص، حيث عرّت واقع هذه الحقوق في الغرب، "على اعتبار أن الحق في الحياة بات مهددا لعدم كفاية النظم الصحية لمواجهة الوباء"⁴، ففي أوروبا وأمريكا سقط عدد كبير من الضحايا بين وفيات وإصابات خطيرة، ومن جهة أخرى حدثت مظاهر قرصنة لحمولات سلع في ملكية دول أخرى، وبرزت تصريحات تدعو إلى تجريب لقاح "كورونا" على الأفارقة، وتحدثت بعض التقارير الإعلامية عن وجود مظاهر تمييز في تقديم العلاج داخل بعض البلدان الغربية بسبب الجنس والعرق..

طلبت العديد من المنظمات الدولية الحقوقية الدول بتوخي قدر كبير من الحذر في تطبيق التدابير الاحترازية والوقائية التي فرضها تمدد الوباء، مع الأخذ بعين الاعتبار للحقوق المكفولة لعدد من الفئات داخل المجتمع. في الوقت الذي ضحّت فيه بعض الدول بمصالحها الاقتصادية، وسارعت إلى اتخاذ إجراءات احترازية صارمة لضمان الأمن الصحي لمواطنيها، وبادرت إلى فرض حجر صحي وأغلقت المؤسسات التعليمية والمطاعم والنوادي والحدود البرية وأوقفت الرحلات الجوية.. بدا هناك نوع من التلكؤ والتأخر في هذا الخصوص، داخل بعض الدول، بما فيها المتقدمة منها، بفعل الضغوطات التي مارستها بعض جماعات الضغط، ما جعل الوضع الوبائي يتطور بشكل خطير مخلّفا عددا كبيرا من الضحايا. فيما تعاطت دول أخرى مع إجراءات الحجر الصحي التي فرضها الوباء، بقدر من الانحراف، بعدما لجأت إلى استخدام العنف بدل القانون في مواجهة خارق هذه التدابير، كما تمخض عن إيقاف الرحلات الجوية بشكل فجائي، بقاء عدد من العالقين في المطارات في أوضاع إنسانية صعبة.

⁴ - يوسف أبا الخيل: حقوق الإنسان في زمن كورونا، الوطن أون لاين، بتاريخ 17 أبريل 2020، على الرابط ([شاهد في: 18 أبريل 2020](https://www.ahwatan.com.sa/article/1043345)): <https://www.ahwatan.com.sa/article/1043345>



لجائحة "كورونا"

إن اتخاذ هذه التدابير، تَبَرَّر بالحرص على حماية أسمى حقّ للإنسان، وهو الحق في الحياة، والعيش في بيئة سليمة وآمنة، غير أن إجبار الأفراد على البقاء في بيوتهم، يتطلب كذلك اعتماد سياسات اجتماعية خاصّة تدعم توفير الغذاء ومختلف الخدمات الصحية، والمستلزمات الضرورية لحياة آمنة.

وقد اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن "المساس بالحقوق مثل حرية التعبير قد يلحق ضرراً كبيراً بالجهود لاحتواء وباء (كوفيد- 19) وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الجانبية السيئة"⁵. وأمام تزايد المخاوف من تحوّل بعض المؤسسات العقابية (السجون) إلى بؤر للوباء تحت تأثير الاكتظاظ، أشادت المفوضية بالتدابير التي اتخذتها بعض الدول للتخفيف من عدد السجناء، وأوصت باتخاذ تدابير زجرية خاصة في مواجهة مخالفتي القوانين في هذه الفترة، عوض النجّ بهم في هذه المؤسسات، تلافياً لانتشار الوباء.. كما دعت إلى الموازنة بين التدابير المتخذة في إطار مكافحة الفيروس من جهة، وتجنّب الإجراءات التي من شأنها المساس بحقوق بعض الفئات، كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين الذين تزايدت معاناتهم الصحية والاجتماعية في هذه الظروف من جهة أخرى.

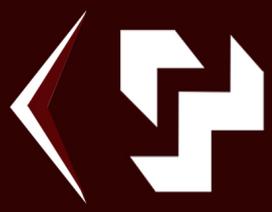
ونبّهت بعض الهيئات الحقوقية على امتداد مناطق مختلفة من العالم إلى الصعوبات التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصة، أو مرتادي دور رعاية المسنين، في هذه الأجواء، ما يفرض توفير رعاية واهتماماً خاصّين، على مستوى ضمان شروط السلامة والنظافة والتباعد الاجتماعي..

وقدمت منظمة العفو الدولية من جانبها توصيات هامة، دعت فيها الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة الوباء، مع احترام حقوق الإنسان، من قبيل ضمان حرية التعبير، والحق في الصحة، وعدم التمييز، وتجنّب القيود الشاملة والمبالغ فيها..

ولم تخف بعض النخب السياسية والأكاديمية والفكرية تخوّفها من أن تفضي إجراءات الطوارئ في بعض الدول إلى التنكّر للقوانين والانحراف في تطبيقها، وإلى عودة السلطوية والاستبداد إلى الواجهة، وإلى تصفية الحسابات مع المعارضة والخصوم السياسيين، تحت وطأة الهلع والخوف، وذرائع محاصرة الجائحة.

إن الحرص على احترام حقوق الإنسان في هذه الفترة العصيبة التي تمرّ بها الإنسانية جمعاء، عبر توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية.. واعتماد الشفافية في التواصل مع

⁵ - الأمم المتحدة تخشى «كارثة» على حقوق الإنسان جراء أزمة «كورونا»، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، بتاريخ 27 أبريل 2020



لجائحة "كورونا"

الجمهور، وضمان الحق في الولوج إلى المعلومات، والصّرامة في مواجهة "تجّار الأزمات" .. كلها عوامل ستسهم حتما في توفير مناخ سليم لمحاصرة الوباء بأقل كلفة ممكنة.

ثالثا- الهجرة الدّولية في مهبّ الجائحة

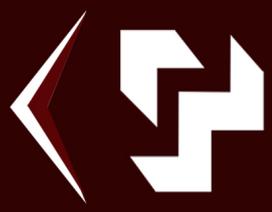
بالموازاة مع الأضرار الكارثية التي أفرزها انتشار فيروس كوفيد 19 على المستوى الصحيّ، من حيث عدد من المصابين، والحالات الحرجة، والوفيات، كانت هناك أزمات فرعية أخرى تتناسل بشكل مخيف، وفي خضم هذه التطوّرات، بدا أن هناك فئات اجتماعية كانت معاناتها مضاعفة كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين، وهو ما نّهت إليه الكثير من المنظمات والهيئات الحقوقية وطينا ودوليا، حيث دعت الحكومات إلى إيلاء الاهتمام لهذه الفئات، بصورة توازن بين متطلبات فرض الحجر الطبي، والتباعد الاجتماعي من جهة، واحترام الحقوق التي المكفولة لها بموجب الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية ذات الصلة، من جهة أخرى..

أطلقت العديد من الهيئات المعنية بقضايا الهجرة وحقوق الإنسان، تحذيرات بشأن الانعكاسات الخطيرة للجائحة على أوضاع المهاجرين، مع انشغال الدول المستقبلية بتدبير التداعيات الآنية لهذه الأخيرة، ذلك أن التدابير الاحترازية التي تمّ فرضها في هذا الخصوص، من قبيل فرض الطوارئ الصحيّة، ووقف بعض النشاطات الاقتصادية والتجارية، لم يواكها تأمين كاف للمستلزمات الضرورية للحياة، من غذاء وملبس ومسكن، وعناية نفسية وطبية... بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية التي غالبا ما تعيش مشاكل اجتماعية وصحية عديدة حتّى في الظروف العادية.. ومع إغلاق الحدود، ووقف الرّحلات الجوية..

تؤكّد الكثير من التقارير الحقوقية والإعلامية أن تمّدّد الوباء، وما تمخّض عنه من إغلاق للحدود، ومنع للتنقل حتى بين أقاليم الدولة نفسها، أسهم بشكل ملحوظ في تراجع حدّة الهجرة السّرية في عدد من الدول المصدرة، أو تلك المعنية بالعبور، وهو ما أوردته المعطيات الإحصائية الواردة بشأن أوضاع الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط..

في مقابل ذلك، أعلنت بعض دول الضفة الشمالية للمتوسط، أن شواطئها شهدت وصول بعض المهاجرين السّريين رغم التدابير الاستثنائية التي تم فرضها مع تمّدّد الوباء، إلا أن التقارير الواردة من الاتحاد الأوروبي أو من بعض المنظمات المختصة، قلّلت من الأمر، واعتبرت أن الظاهرة تراجعت في ظلّ هذه الأوضاع بنسبة تجاوزت الـ 90 بالمائة.

ومن جهة أخرى، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي تمرّ بها الكثير من الدول المحتضنة للمهاجرين، قلّت بشكل كبير تحويلاتهم نحو بلدانهم الأصليّة، ما أفقد هذه الأخيرة مصدرا مهما من



لجائحة "كورونا"

الموارد. وأمام هذه المعاناة دعت الكثير من المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة، وحقوق الإنسان بشكل عام إلى استحضار معاناة هذه الفئات، بحيث "يكون المهاجرون واللاجئون - بغضّ النظر عن وضعهم الرسمي - جزءاً لا يتجزأ من النظم والخطط الوطنية لمواجهة الفيروس"⁶.

وبغضّ النظر عن هذه الإشكالات، أتاحت الجائحة فرصاً لتصحيح الصورة النمطية الرائدة عن الهجرة والمهاجر في الغرب، وبخاصة تلك التي رسّختها الخطابات اليمينية في العقود الأخيرة، والتي ظلّت تربط الظاهرة بالتطرف والإرهاب والعنف.. بعدما تبين أن عدداً من المهاجرين من أصول إفريقية، وعربية، وإسلامية.. تجنّدوا ضمن الصفوف الأمامية لمواجهة الفيروس في المستشفيات، وداخل المختبرات العلمية في عدد من البلدان الغربية، التي تضررت بشكل كبير من الجائحة كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا..

وعلاوة عن المعاناة الإنسانية الراهنة التي يتكبّدها الكثير من المهاجرين على امتداد مناطق مختلفة من العالم تحت ضغط الوباء، يترقب الكثير من الخبراء والباحثين، مستقبلاً قاتماً للظاهرة، قد يمتدّ لفترة طويلة، بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي سيخلفها فيروس كوفيد 19 عبر العالم.. فحالة الحجر الصحي التي تشهدها الكثير من بلدان الاستقبال، ستمخّض عنها صعوبات اقتصادية بالنسبة لكثير من الشركات، قد تصل إلى حدّ الإفلاس، ما سيؤدي إلى تراجع كبير في استقبال المهاجرين، بل وإلى تسريح العاملين من حاملي التأشيرات المؤقتة.. وحتى بعد تعافي الاقتصاد، يتوقّع الخبراء منح أولوية فرص الشغل لمواطني هذه الدول.. ما سيزيد من تعميق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بالبلدان المصدّرة للمهاجرين⁷.

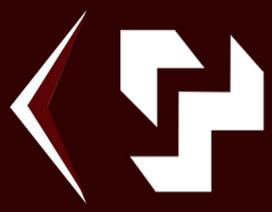
ويذهب البعض، إلى حدّ التكهّن باستثمار بعض الدول لحالة الإغلاق المؤقت للحدود الراهنة بفعل الجائحة، في تكريس إجراء دائم أمام المهاجرين، مع انتعاش الأصوات اليمينية داخل المشهد الأوروبي والأمريكي.. فقد أعلنت إيطاليا أن موانئها غير آمنة بسبب انتشار الفيروس، فيما اتخذ الرئيس

⁶ - ميشيل باشليه وفيليبو غراندي: فيروس كورونا هو اختبار لأنظمتنا وقيمنا وإنسانيتنا، الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتاريخ 12 مارس 2020، على الرابط:

<https://www.unhcr.org/ar/5e6a292f4.html>

⁷ - لمزيد من التفاصيل، يراجع، [إيرول بيبوك](#): اتساع الفجوات.. اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية، الموقع الإلكتروني لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 07 أبريل، 2020، على الرابط:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5490/%D8%A7%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9>



الأمريكي قبل أسابيع قرارا يقضي بتعليق مؤقت للهجرة، لفترة تدوم لـ 60 يوما، بالنسبة للمهاجرين الراغبين في إقامة دائمة بالولايات المتحدة.

فيما ستزداد الإشكالات الإنسانية التي ستواجه المهاجرين وطالبي اللجوء، مع فرض تعليمات السلامة الصحية التي ستحد بشكل كبير من هامش تحركهم، بل وحتى من التمتع ببعض الحقوق المكفولة لهم، تحت ضغط الجائحة.. فيما ستزداد "الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية مع تشدد إجراءات الهجرة الشرعية"⁸، ما سينعش هذه الأخيرة من جديد، كسبيل للهروب من الأوضاع الاجتماعية التي ستزداد سوءا في عدد من دول الجنوب.

رابعا- جائحة "كورونا" ومستقبل الأمم المتحدة

وَقَر ميثاق الأمم المتحدة نظاما لإدارة الأزمات الدولية، فأمام المآسي التي مرّت بها البشرية خلال النصف الأول من القرن الماضي، جعلت الأمم المتحدة من حفظ السلم والأمن الدوليين أهم مرتكز لوجودها، إلى جانب إنماء العلاقات الودية بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي، وجعل الهيئة إطارا لتنسيق المواقف والمبادرات خدمة لهذه الأهداف، وهو ما تؤكد عليه المادة الأولى لميثاقها. ومن أجل تحقيق هذا المطلب العالمي الملحّ، حاولت الهيئة الاستفادة من أخطاء الماضي، وبخاصة تلك المتصلة بهفوات عصابة الأمم، التي شكّل اندلاع الحرب العالمية الثانية إعلانا رسميا لوفاتها.

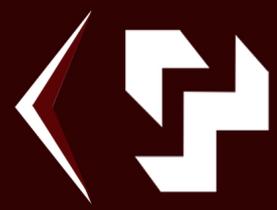
نهجت الأمم المتحدة في سبيل تحقيق أهدافها الرئيسية مسلكين، الأول، ذو طابع وقائي، والثاني، ذو طابع علاجي، وقد تكررّ تعبير "السلم والأمن الدوليين" على امتداد فقرات عدّة من الميثاق الأممي، ورغم أهمية المفهوم وخطورته في نفس الوقت، إلا أنه لم يفصّل في مدلوله بصورة دقيقة، ما يعكس في جزء منه، وعي المشرّع الدولي بالتبدلات والتغيرات التي تطاله تبعا لتطور العلاقات الدولية..

ورغم ذلك، ظلّ تفسير الأمم المتحدة لهذا المفهوم ضيقا، حيث ركّزت مجمل جهودها وتحركاتها في تدبير المخاطر والأزمات العسكرية، على حساب عدد من المخاطر الأخرى العابرة للحدود، كما هو الشأن بالنسبة للإرهاب وتلوث البيئة والجريمة المنظمة والأمراض الخطرة..

عندما انتهت الحرب الباردة، عملت المنظمة الدولية على توسيع دائرة تحركاتها في هذا الصدد، وهو ما تؤكده تدخلات مجلس الأمن لحماية حقوق الإنسان أو لمكافحة الإرهاب أو لحماية البيئة ومواجهة الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم..

⁸ - دلال العكيلي: كيف أثرت جائحة كورونا على الهجرة العالمية؟ شبكة النبا المعلوماتية بتاريخ 03 أيار 2020، الرابط:

<https://annabaa.org/arabic/rights/23071>



لجائحة "كورونا"

شكّلت جائحة كورونا مناسبة لتجريب نظام الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وقياس فعاليته، ومدى استيعاب هذه الهيئة لحجم المخاطر والتهديدات المستجدة التي باتت تواجه الإنسانية جمعاء. فرغم خطورة الكارثة التي خلفها تمديد فيروس كوفيد 19، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.. بصورة غير مسبوقة، بدا دور الأمم المتحدة باهتا، ودون حجم الخسائر التي ما زالت تتزايد كل يوم بفعل انتشار الوباء، الذي أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين..

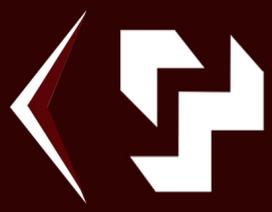
رغم جهودها المرتبطة برصد ومواكبة الحالة الوبائية عالميا، وإصدار مجموعة من التعليمات والنصائح الوقائية والتحذيرات⁹، ومبادراتها المتصلة بمتابعة مختلف النتائج العلمية الحديثة التي طرحتها مجموعة من المختبرات حول العالم بصدد مرض كوفيد 19، وتضمينها في بنك معلومات مخصص لهذا الشأن، تعرّضت منظمة الصحة العالمية وهي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لانتقادات دولية واسعة، اتهمت خلالها بعدم التعاطي بقدر من المسؤولية والصرامة مع الجائحة، وبالتأخر في تحذير دول العالم من خطورتها لاتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة..

حصد الوباء عددا من الأرواح على امتداد مناطق مختلفة من العالم، وتساعد عدد المصابين بشكل مخيف، وتحذّر التقارير العلمية من وضع مأساوي ستخلفه الجائحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، في عدد من الدول. بل إن الهيئة نفسها (منظمة الصحة العالمية) أكدت على أن العالم مهدّد بانتشار مجاعات "مروعة" بسبب تفشي الوباء، ونهت إلى أن الأمر سيكون أكثر خطورة في حوالي عشرة دول تعاني من صراعات وأزمات اقتصادية وتغيّر المناخ (اليمن، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والسودان، وسوريا، وأفغانستان، وفنزويلا، ونيجيريا، وهايتي)، ويمكن أن يطال الأمر ما يربو ربع مليار شخص.. أما منظمة العمل الدولية، فأشارت ضمن تقاريرها إلى أن الوباء سيؤدّي إلى إلغاء زهاء 6,7 بالمائة من إجمالي ساعات العمل في العالم خلال النصف الثاني من هذا العام (2020)، أي ما يعادل حوالي 195 وظيفة بدوام كامل، من ضمنها 5 ملايين في الدول العربية.

رغم إقرار الأمم المتحدة من خلال بعض مسؤوليها بأن الأمر يمثل أكبر تحدّ تواجهه المنظمة الدولية منذ تأسيسها قبل 75 عاما، وأخطر محطة يعيشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تقييم جهودها على امتداد ظهور الفيروس، يبرز أنها لم تتحمّل مسؤولياتها المفترضة في هذا الخصوص، على

⁹ - نيه الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس"، إلى أن العالم قد يشهد حالة طوارئ غذائية وشيكة، ما لم تتخذ إجراءات فورية للتصدي لها، وأن مثل هذه الحالة يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأمد على مئات الملايين من الأطفال والبالغين. انظر الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط ([شوهدي في: 25 يونيو 2020](https://www.un.org/ar/coronavirus/we-need-act-now-avoid-worst-impacts-our-efforts-control-pandemic)):

<https://www.un.org/ar/coronavirus/we-need-act-now-avoid-worst-impacts-our-efforts-control-pandemic>



لجائحة "كورونا"

أحسن وجه، سواء على المستوى الوقائي، أو بمحاصرة الجائحة، وتنسيق الجهود الدولية في هذا الإطار، حيث هيمنت المقاربات الداخلية، على حساب التعاون الدولي، رغم أن الأمر يتعلق بخطر داهم عابر للحدود..

خامسا- الزعامة الأمريكية وضغط الأزمات

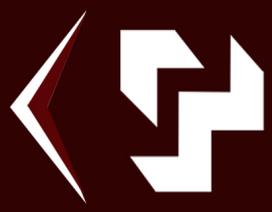
منذ تسعينيات القرن الماضي والولايات المتحدة الأمريكية، تستأثر بمكانة وازنة في الساحة الدولية، مستثمرة في ذلك مقوماتها العسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية والاقتصادية.. من جهة، والفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، وعدم بروز منافس قوي وندي في هذا الصدد، من جهة أخرى.

رغم التطورات الاستراتيجية الهائلة التي شهدتها العالم على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، وتورط الولايات المتحدة في عدد من الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية كاحتلال العراق، وضرب أفغانستان..، فإنها استطاعت أن تكرس زعامتها، وتتجاوز مختلف التحديات التي واجهتها في هذا السياق، بإمكانياتها المختلفة عبر توظيف القوة العسكرية تارة، أو من خلال الضغوطات الاقتصادية، وآليات القوة الناعمة تارة أخرى.

تعرّضت الكثير من الممارسات الأمريكية الخارجية لانتقادات واسعة، جسّدت مواقف عدد من الدول والمنظمات الدولية، إزاء ارتكابها لخروقات تناقض المبادئ والقوانين الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للتواطؤ مع إسرائيل، في مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، واحتلال العراق، وضرب عدد من الدول كليبيا والسودان..، ومواقفها المناهضة لعدد من القضايا والمشاكل الدولية، كتلوث البيئة وحقوق الإنسان..

ومع تولّي "دونالد ترامب" لمهام الرئاسة في البيت الأبيض، رفع شعار "أمريكا أولا"، الذي سبق وأن ردّده خلال حملته الانتخابية، لتتوالى بعد ذلك القرارات الصادمة التي أثارت جدلا واسعا، حيث تمّ الانسحاب من بعض المنظمات كاليونسكو بذريعة "انحيازها ضد إسرائيل"، ومن بعض الاتفاقيات الدولية كاتفاقية باريس للمناخ..، ثم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وقطع المساعدات عن "الأونروا"، إضافة إلى تعليق استقبال اللاجئين، والانسحاب من اتفاقية التجارة العابرة للمحيط الهادي، وتغيير قانون الرعاية الصحية "أوباماكير"، وحظر دخول رعايا عدّة دول إلى الأراضي الأمريكية..

بدأت الولايات المتحدة تتخلّى حتى عن حلفائها، مع توجّه إدارة "ترامب" إلى ترشيد نفقاتها داخل حلف شمال الأطلسي، ودعوة أعضائه إلى تحمّل نصيب أوفر من النفقات المتزايدة في هذا السياق، فيما



لجائحة "كورونا"

أصبحت دول الاتحاد نفسها تعتمد سياسات ومواقف خارجية، مختلفة عن التوجهات الأمريكية، بصدد عدد من القضايا الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للملف النووي الإيراني، وقضايا البيئة، والهجرة..

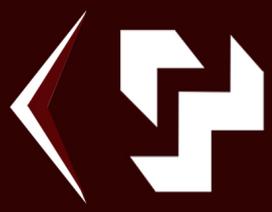
وأمام هذه المتغيرات، وتحت ضغط مجموعة من الأزمات التي ضربت الولايات المتحدة والعالم في الآونة الأخيرة، عاد موضوع مستقبل الزعامة الأمريكية إلى واجهة النقاش السياسي والأكاديمي¹⁰، مع ظهور كتابات تنبأ بتراجع أدوار الولايات المتحدة على المستوى الدولي، بناء على مؤشرات ذاتية متصلة بأزمة المصادقية التي تواجهها على المستوى الدولي، ووجود تراجع على المستوى الاقتصادي، وإشكالات لها علاقة بالممارسة الديمقراطية، وتدبير التنوع المجتمعي... أو موضوعية مرتبطة بصعود مجموعة من القوى الدولية كالصين..

وضعت جائحة "كورونا" الولايات المتحدة كقطب دولي وازن، تحت محك حقيقي لتجريب قوتها، وعلى عكس المتوقع، بدت مرتبكة في تديرها، ما أتاح تفشي الوباء داخل عدد من الولايات، مخلفاً أكبر حصيلة دولية على مستوى الإصابات والوفيات.. فيما ذهبت بعض الدراسات إلى أن الأمريكيين من ذوي الأصول الإفريقية، أو من أمريكا اللاتينية، باتوا أكثر عرضة للإصابة والتضرر من الوباء، مع ضعف التأمينات الصحية، وفقدان كثير منهم لعمله..

وهكذا، بدت الولايات المتحدة التي طالما تم التسويق لإمكانياتها البشرية والتكنولوجية والعلمية والصناعية.. ضعيفة أمام الوباء، الذي يبدو أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية.. ستكون أشد وأكثر خطورة في المستقبل، مع فرض حالة الطوارئ الصحية بعدد من الولايات، وما رافق ذلك من إيقاف العمل بعدد من الشركات والمصالح.. وتوقع الكثير من التقارير أن الأزمة الاقتصادية ستعمق في البلاد، بشكل سيتجاوز التداعيات التي خلفتها أزمة 1929، بل إن هناك من حذر من إمكانية تنامي الاحتجاجات، التي قد تصل إلى حد العصيان المدني، تحت ضغط المعضلات الاجتماعية..

ستتعدد الأوضاع أكثر، مع اندلاع احتجاجات واسعة في عدد من الولايات، جزاء مقتل المواطن الأمريكي من أصول إفريقية "جورج فلويد"، تلاها فرض حالة منع التجول في عدد من المدن، لتكشف حجم الإشكالات الحقوقية، والتفاوتات والتناقضات القائمة داخل الولايات المتحدة.. والتي أثارت استياء عدد من المواطنين، بغض النظر عن أصولهم ومكانتهم الاجتماعية..

¹⁰ - لمزيد من التفاصيل: فيروس كورونا: هل تطيح أزمة الوباء بزعامة أمريكا؟ قسم المتابعة الإعلامية، الموقع الإلكتروني ل BBC، بتاريخ 04 أبريل 2020، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-52165297>



لجائحة "كورونا"

ويأتي الحادث ضمن سلسلة من الانتهاكات التي تعرض لها مواطنون من أصول إفريقية منذ ستينيات القرن المنصرم، مع اغتيال "مارتن لوثر كينغ"، مروراً إلى مقتل "رودني كينغ" من قبل عناصر الشرطة في شهر مارس من عام 1991، ووفاة "إريك غارنر" في مركز الشرطة عام 2014..

انتشرت الاحتجاجات في عدد من الولايات بشكل متسارع، ولاقت تعاطفاً واسعاً داخل أمريكا وخارجها، ورغم بعض الانزلاقات التي جسّدت مظاهر السلب والنهب التي برزت في خضم هذه الأحداث، فقد اعتبرها الكثيرون استثناءً، بالنظر إلى السلمية التي طبعت مجمل المظاهرات التي رفعت خلالها شعارات تنبذ العنصرية، وتدعو إلى تحقيق العدالة، بتوجيه تهمة القتل من الدرجة الأولى لقاتل "فلويد"، وبإجراء تعديلات على قوانين الشرطة..

إن الفشل الأمريكي الواضح على مستوى تدبير الأزمات معاً، سيؤثر بالسلب على المستقبل السياسي لـ"ترامب" والذي تفصله عدة أشهر فقط عن الانتخابات الرئاسية القادمة، مع استثمار خصومه السياسيين لهذه التطورات ضده، فقد "تزايد عدد الأمريكيين المنتقدين للرئيس "دونالد ترامب"،، فيما يرتفع عدد الوفيات بسبب جائحة كورونا، ليتخلف الرئيس الأمريكي الآن عن منافسه الديمقراطي "جون بايدن" بفارق ثماني نقاط مئوية بين الناخبين المسجلين¹¹.

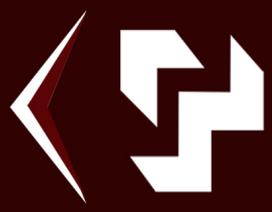
كما ستكون لذلك تبعات، فيما يتعلق بتآكل الصورة التي ما فتئت الولايات المتحدة تروجّ لنفسها كديمقراطية عريقة، وقوة ضاربة قادرة على مواجهة مختلف الأخطار والتحديات، وعلى قيادة "النظام الدولي الجديد"..

سادسا- وباء "كورونا".. ومآلات النظام العالمي

لا تخفى التأثيرات الكبرى التي تخلفها الأزمات والكوارث على المستويات الاستراتيجية، فالممارسات الدولية الحديثة حافلة بكثير من التجارب القاسية التي كانت لها تداعيات كبرى على مستوى النظام الدولي برمته، ذلك أن الحرب العالمية الأولى أعقبها تأسيس أول منظمة عالمية وازنة لإرساء السلام، ويتعلّق الأمر بعصبة الأمم، وبدورها قامت الأمم المتحدة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي على أنقاض الحرب العالمية الثانية، فيما شهد العالم متغيرات متسارعة بعد نهاية الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن المنصرم.. وأبرزت أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001 انعكاسات كبرى طالت مختلف دول العالم، كان أهمها اختزال الأولويات الدولية في مكافحة الإرهاب..

¹¹ - بالأرقام... كيف يؤثر كورونا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية؟ الموقع الإلكتروني سبوتنيك عربي، بتاريخ 03 ماي 2020،

على الرابط: <https://sptnkne.ws/Cvxa>

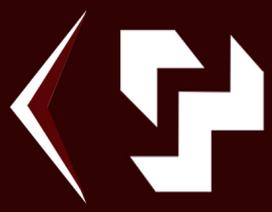


لجائحة "كورونا"

عندما بدأ مرض كوفيد 19 الذي يسببه فيروس كورونا المستجدّين في الانتشار خلال شهر ديسمبر من عام 2019 بمدينة "ووهان" الصينية، لا أحد كان يتصوّر أن الأمر سيتحوّل إلى جائحة عالمية بإقرار من منظمة الصحة العالمية، وإلى أخطر أزمة صحية تواجه دول العالم في الوقت الراهن. خلّفت الجائحة ردود فعل واسعة في أوساط الكثير من المهتمين والباحثين والسياسيين، بين من اعتبر الأمر مجرد وباء طبيعيّ، لا يختلف كثيرا من حيث مخاطره وتداعياته عن الأوبئة التي واجهت الإنسانية تاريخيا.. وبين من اعتبر الموضوع امتدادا للحروب البيولوجية التي تندرج ضمن صراعات دولية، تنحو من خلالها الولايات المتحدة إلى إلحاق الأذى بالاقتصاد الصيني الذي ظلّ يحقق نسبا قياسية من النمو، رغم الأزمات المالية المتتالية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة.. فيما زعم آخرون، بأن الصين نجحت إلى حدّ كبير في استثمار انتشار هذا الفيروس، لأجل تقوية عملتها، والتخلّص من ثقل الاستثمارات الأوروبية والدولية في البلاد، بعد انهيار الأسهم بصورة غير مسبوقة تحت ضغط انتشار الوباء.. ضمن ما يمكن أن نسمّيه بالإدارة بالرّعب التي تقوم على إثارة الخوف والفرع داخل المجتمعات، بصورة تسمح بتيسير تمرير قرارات وتشريعات عادة ما يصعب أو يستحيل تمريرها في الحالات العادية محليا أو دوليا..

بالموازاة مع النقاشات العلمية/الطبية والتقنية.. الجارية بصدد مخاطر الفيروس، وسبل محاصرته والقضاء عليه، ثمة نقاشات أخرى لا تخلو من أهمية، تحيل إلى أن ما يجري ضمن تطورات ميدانية غير مسبوقة، ستدفع دول العالم إلى مزيد من التضامن والحوار والشعور بالمشترك الإنساني، كسبيل لمواجهة مخاطر جديدة تهدّد السّلم والأمن في كل دول العالم دون استثناء. وضمن رؤية أخرى، تستحضر توجّه الدّول نحو إغلاق الحدود البرية والمجالات الجوية، وعودة المفهوم التقليدي الصارم للسيادة، هناك من يرى أن الوباء ستكون له تبعات استراتيجية، قد توقف زحف العولمة بكل مظاهرها الاقتصادية والسياسية.. وبخاصة مع تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة والشعبوية في عدد من الدول..

إن حجم الإشكالات التي أفرزتها الجائحة على عدة مستويات داخلية ودولية، توحى بأن ثمة متغيرات كبرى ستلحق بأسس النظام الدولي الراهن وتوازاناته. حقيقة أن الوضع ما زال ضبابيا ويلفه الغموض، بالنظر إلى الانشغال بالتداعيات الصحية للوباء، لكن هناك مجموعة من المؤشرات التي تحيل إلى أن تغير معالم النظام الدولي الراهن أصبحت مسألة وقت فقط. فقد "بلغ الإحباط من هذا النظام درجة كبيرة، جعلت حكومات الدول تطلب المساعدات من النظام الصيني، على الرغم من كل



لجائحة "كورونا"

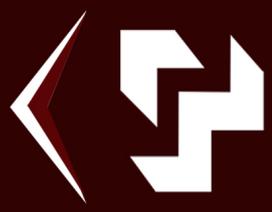
التقارير والأقاويل التي تحمّله مسؤولية تفشي الوباء، والتكتم على بدايات انتشاره¹²، ويبدو أن مرحلة ما بعد الجائحة ستكون حبلى بكثير من التطورات في هذا الخصوص ما قد يفضي إلى نظام تعددي تحظى فيه قوى دولية كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي بمكانة وازنة. كما يشير البعض في هذا الخصوص إلى أنه "لا يمكن استبعاد إمكانية إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبعة، والتي ارتكزت على اعتبارات مصلحة نفعية بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، والتوجه للتعامل وفقاً للمبادئ الإنسانية السامية والابتعاد عن الأنانية والاستغلال من قبل الدول الغنية على حساب الشعوب والدول الفقيرة"¹³.

¹² - عمر كوش: هل يطيح كورونا النظام الدولي؟، صحيفة العرب، لندن، بتاريخ 18 أبريل 2020، على الرابط (شاهد في: 19

أبريل): <https://www.alaraby.co.uk>

¹³ - د.سليم كاطع علي: النظام الدولي ما بعد فيروس كورونا، شبكة النبا المعلوماتية، بتاريخ 09 أبريل على الرابط:

<https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/22817>



خاتمة

يمرّ العالم بلحظة عصبية ومنعطف حاسم، قد يفضي إلى سيناريوهين اثنين، الأول لا يخلو من تفاؤل، وهو يدعم تعزيز الاستقرار والنظام وتعزيز التضامن لمواجهة مخاطر تواجه جميع الدول بدون استثناء، ما قد يسمح بإعادة النظر في مجموعة من السياسات والأولويات، ويكفل إرساء ركائز لمجتمع دولي متعاون، ولتحقيق تنمية مستدامة تقوم على تقاسم المعرفة والتكنولوجيا، يسهم في إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب يعكس التوازنات القائمة فعليا، وتلعب فيه الأمم المتحدة دورا بارزا، وذا مصداقية، في إطار ضوابط جديدة تعكس المتغيرات الكبرى التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية..

والثاني قاتم، قد يتحقق، ما لم تستوعب دول العالم دروس هذه المحطة القاسية، التي قد تدفع عددا من الدول إلى اتخاذ قرارات وتوجهات مرتجلة وغير محسوبة، من خلال الانكفاء على ذاتها، وعدم الانخراط بصورة فعالة لمواجهة التحديات الكبرى التي يشهدها العالم في إطار حسن النية، ما قد يفرز معضلات اقتصادية واجتماعية داخلية صعبة، يتم تصريفها خارجيا بإثارة الأزمات والحروب التي قد تدخل العالم في متاهات من الفوضى.